الأمم المتحدة

A/C.3/58/SR.20

الجمعية العامة

الدورة الثامنة والخمسون

Distr.: General
8 November 2005
Arabic
Original: Spanish

الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة العشرين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الثلاثاء، ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيدة لودونو (نائب الرئيس) . . . . . (كولومبيا)

المحتويات

البند ١١٣ من جدول الأعمال: تعزيز حقوق الأطفال وحمايتها (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

03-57115 (A)

0357115

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٥.

البند ١١٣ من جدول الأعمال: تعزيز حقوق الأطفال وحمايتها (تابع) (A/58/272، A/58/282، A/58/328، A/58/329 و A/58/420)

١ - **السيد جانجون - بي** (كوت ديفوار): قال إن وفده يشعر بقلق شديد حيال قضايا عمل الأطفال واسترقاق الأطفال، وهي قضايا تؤثر على بلدان العالم الثالث بصفة عامة وبلدان غرب أفريقيا بصفة خاصة، وذلك بسبب حالة عدم الاستقرار الموجودة في المنطقة الإقليمية هذه لفترة تربو على عقد من الزمن. وقال إن عمل الأطفال في الماضي كان يأخذ شكل التلمذة الصناعية ويمثل طريقة يساعد بها الأطفال آباءهم في العمل داخل المنزل أو في الحقول. غير أن ذلك أضحى الآن نشاطا إجراميا سواء على المستوى الوطني أو المستوى الدولي ويحتاج بالتالي إلى معالجته بنفس القوة التي تعالج بها جرائم أخرى.

٢ - وقال إن كوت ديفوار، ردا منها على حملة شُنت مؤخرا ضدها واتهمت فيها بممارسة نشاط استرقاق الأطفال المشين أو بأنها غضت الطرف عنه، فقد أذنت بإجراء تحقيقين قامت بهما منظمة العمل الدولية في شباط/فبراير وآذار/مارس من عام ٢٠٠٠ والمعهد الدولي للزراعة المدارية. وقال إن حكومته أقرت بالفعل تدابير محددة لمكافحة تلك المشكلة. وأضاف يقول إن حملات توعية أطلقت في جميع أرجاء البلد عن طريق وسائط الإعلام ووزارة شؤون الأسرة والنساء والأطفال. وفي عام ٢٠٠١، تم إقرار خطة عمل وطنية إثر مشاركة كوت ديفوار في اجتماعات دون إقليمية عقدت في كوتونو في عام ١٩٩٨ وفي ليبرفيل ولومي في عام ٢٠٠٠. وقال إنه، علاوة على ذلك، فقد طلبت حكومته ووزارة شؤون الأسرة والنساء والأطفال، مساعدة المجتمع الدولي في مكافحة هذه الآفة. كما أنه تم تعزيز الإطار القانوني المتصل بذلك: فالمادة ٦ من الدستور تقضي بتوفير حماية خاصة لأشد الناس ضعفا، ومنهم الأطفال، بينما يحدد قانون العمل سن ١٤ كحد أدنى لسن العمل ويحظر قيام من هم دون سن ١٨ بأعمال ليلية.

٣ - ومضى يقول إن حكومته وقّعت على اتفاقات للتعاون على المستوى دون الإقليمي مع مالي وبوركينا فاسو في توجه نحو قمع الاتجار بالأطفال. كما أن كوت ديفوار هي واحدة من أوائل الدول التي وقّعت أو صدقت على أو انضمت إلى مختلف اتفاقيات حماية حقوق الأطفال، بما في ذلك اتفاقية حقوق الطفل، واتفاقية الرضا بالزواج، والحد الأدنى لسن الزواج، وتسجيل عقود الزواج، واتفاقية مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، واتفاقية قمع الاتجار بالأشخاص واستغلال بغاء الغير، بالإضافة إلى اتفاقيتي منظمة العمل الدولية رقم ١٣٨ ورقم ١٨٢.

٤ - وعلى المستوى الوطني، قال إن حكومته - استنادا إلى القانون الجنائي - تعاقب مرتكبي الجرائم سالفة الذكر. فضوابط الشرطة والدرك تساعد في اعتقال المتاجرين بالأشخاص الذين غالبا ما يحكم عليه بالسجن فترات تتراوح ما بين ٥ و ١٠ سنوات. وأضاف يقول إن المكوِّن الأخير لسياسة حكومته بشأن هذه المسألة يتمثل في توفير إعادة التأهيل الاجتماعي والنفسي للأطفال ''المحررين''، الذين تتولى وزارة شؤون الأسرة والنساء والأطفال المسؤولية عنهم قبل تسليمهم إلى السلطات الدبلوماسية والقنصلية لبلدانهم الأصلية.

٥ - وختم كلامه قائلا إن حماية حياة الأطفال وحقوقهم هي مسؤولية لا يمكن للمجتمع الدولي أن يتجنبها. وأعرب عن تأييد وفده لكل المبادرات التي اتخذت في ذلك الصدد سواء من قِبل الأمم المتحدة أو من منظمات المجتمع المدني.

٦ - **السيد لوريا** (إسرائيل): قال إن العالم بأسره قد أعاد خلال السنوات الأخيرة تعريف منهجه فيما يتعلق بحقوق الأطفال. وإن العلاقة بين حقوق الإنسان وحقوق الأطفال أضحت الآن راسخة وبالتالي فإن الأطفال هم موضوعات حقوق مستقلة وليسوا مجرد موضوع ضمن حقوق الآخرين.

٧ - ومضى يقول إن حكومته تعتبر حقوق الأطفال موضوعا له أولوية قصوى وإن الكنيست (برلمان إسرائيل) قد سن أكثر من عشرين قانونا في هذا الشأن. وقال إن كل طفل في إسرائيل مضمون له الحق في التأمين الصحي والتعليم. وقال إن حكومته تتعاون في ذلك الصدد مع المنظمات غير الحكومية القوية والفعالة التي تدافع عن حقوق الطفل عبر نطاق واسع من الأنشطة المتعلقة بنشر المعلومات، وتشجيع التشريعات المتعلقة برفاه الأطفال وتوفير الخدمات للأطفال الذين تُساء معاملتهم.

٨ - ومضى يقول إنه من أجل دمج اتفاقية حقوق الطفل في التشريع الوطني، فإن حكومته أنشأت ''لجنة روتليفي'' التي، بالإضافة إلى مهامها الأولية، تضطلع الآن بدور إحداث تغيير في وضع الأطفال الإسرائيليين. وقال إن اللجنة قدمت في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣ إلى الحكومة تقريرها الكامل الذي تضمن توصيات هامة.

٩ - وأضاف يقول إن لجنة حقوق الطفل رحبت في ملاحظاتها الختامية المؤرخة ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ بالعمل الذي تقوم به ''لجنة روتليفي'' وأشادت بإسرائيل بسبب إنشائها لجانا برلمانية متنوعة مكرسة للتقدم في مجال حقوق الأطفال. كما أنها أشادت بالمشاركة النشطة من قِبل المجتمع المدني الإسرائيلي في ذلك المضمار.

١٠ - ومضى يقول إن توصيات ''لجنة روتليفي'' قد وزعت على جميع أعضاء البرلمان الإسرائيلي ومن المنتظر أن تولد مناقشة عامة حولها. ومضى يقول إن التوصيات تشير، ضمن ما تشير إليه، إلى أنه يتعين على الدولة أن تحظر التمييز ضد الأطفال من مختلف قطاعات المجتمع وأن تمضي قُدما في سبيل تحقيق المساواة فيما بينهم. وقال إن المعاملة التفاضلية تصبح بالتالي لازمة في بعض الأحيان. ومضى يقول إن التوصيات تشير أيضا إلى حقيقة أن إسرائيل هي مجتمع متعدد الثقافات وإلى أهمية احترام التقاليد الثقافية لكل طفل باعتبار ذلك أحد السبل التي تؤدي إلى نمو شخصيته، ولدا كان أو بنتا.

١١ - ومضى قائلا إنه على المستوى الدولي، فإن إسرائيل هي من بين الدول الموقِّعة على البروتوكولين الاختياريين لاتفاقية حقوق الطفل، وكذلك على بروتوكول منع وكبح ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبالأخص النساء والأطفال، الملحق باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، وذلك من أجل التصديق عليهما في المستقبل القريب.

١٢ - ومضى يقول إن إسرائيل تواجه حاليا وضعا أمنيا صعبا بشكل خاص. فقد قُتل أكثر من ١٠٠ طفل إسرائيلي وشوِّه أو يُتِّم عدد أكبر من ذلك بكثير منذ اندلاع العنف في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. وأضاف قائلا إنه بسبب الهجمات التي تشنها المنظمات الفلسطينية الإرهابية، فقد اضطرت إسرائيل إلى تطوير خبرات واسعة النطاق من أجل معالجة الأطفال الذين يعانون من الصدمات. وأنهى كلمته مؤكدا على أنه من الواجب ألاّ يحشر الأطفال في الصراع.

١٣ - **السيد تارانـدا** (بيلاروس): قال إن أفضل سبيل لضمان تحقيق التنمية المستدامة والسلم والأمن المستدامين في آن واحد يتمثل في تعزيز وحماية حقوق الأطفال ورفاههم. غير أنه أردف قائلا إن المجتمع الدولي لسوء الحظ ما زال بعيدا عن تحقيق الأهداف المرجوة. وبالتالي، فإن من المناسب أن تقيّم الخبرات المكتسبة منذ انعقاد مؤتمر القمة العالمي

للطفولة في عام ١٩٩٠ بالإضافة إلى نتيجة الدورة الاستثنائية السابعة والعشرين المعنية بالطفل. وعلى وجه التحديد، قال إن الإعلان وخطة العمل اللذين وردا في جدول الأعمال المعنون ''عالم ملائم للأطفال'' والذي أقرته الدورة الاستثنائية يوفران قاعدة لقيام تعاون دولي طويل الأجل في سبيل بلوغ أهداف اتفاقية حقوق الطفل وبروتوكوليها الاختياريين.

١٤ - وقال إن بعض المشاكل الرئيسية ما زالت تؤثر على سلامة الأطفال، بما في ذلك العنف والتمييز، والتشرد، وازدياد جنوح الأحداث، وتعاظم الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وإدمان المخدرات.

١٥ - وأضاف يقول إن حكومة بيلاروس وضعت إبان العقد المنصرم سياسة رسمية تستهدف تهيئة الظروف اللازمة لتعزيز حقوق الأطفال وحمايتها؛ وتحسين مركزهم الاجتماعي والقانوني، وتوفير المساعدة للأطفال الذين هم في أشد الحاجة إليها. وقال إنها اعتمدت قانونا بشأن حقوق الأطفال وأنها تنفذ خطة عمل وطنية في هذا الشأن. كما أنها أنشأت لجنة وطنية معنية بحقوق الطفل كي تنسق السياسة الاجتماعية للحكومة فيما يتعلق بحقوق الأطفال، وقامت بإعداد برنامج وطني للتثقيف في مجال حقوق الإنسان، يشمل تعزيز حقوق الأطفال وحمايتها. وأضاف يقول إن الخدمات الصحية للأطفال قد تحسنت وذلك بعد إقرار برنامج ''أطفال بيلاروس'' الذي اقترحه رئيس الجمهورية. وقال إن صحة الأطفال أصبحت تحظى بأولوية حكومية منذ حادث تشرنوبيل الذي خلّف أكثر من ٤٠٠ ٠٠٠ ضحية دون سن ١٨، وحوالي ٤٠ ٠٠٠ منهم دون سن ١٤.

١٦ - ومضى يقول إن منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) تقوم بتنفيذ مجموعة من المشاريع في بيلاروس، بما في ذلك مشاريع لمنع الأمراض الناجمة عن نقص عنصر اليود، ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ومنع إدمان المخدرات وجنوح الأحداث، وإنشاء أماكن إيواء للأطفال. وأضاف قائلا إن الحكومة ممتنة لليونيسيف على مساعدتها العامة، وعلى وجه التحديد لبرنامجها الخاص ببيلاروس الذي سينفذ ابتداء من ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ بعد توقيع الحكومة واليونيسيف على خطة عمل مشتركة لفترة السنوات ٢٠٠٣-٢٠٠٥.

١٧ - واختتم كلمته قائلا إن وفده يتفق مع الأمين العام في أن تنفيذ المقررات التي اعتمدت في الدورة الاستثنائية السابعة والعشرين المعنية بالأطفال تحتاج إلى بذل جهود منظمة وتبادل للخبرات. وقال إن بيلاروس بلد يتوق إلى المساهمة في إنشاء عالم ملائم للأطفال، وبالتالي فإنه يعتز بمبادرات المجتمع الدولي وأنه مستعد للمشاركة في حوارات مع جميع أصحاب المصلحة.

١٨ - **السيد شورتي** (ليختنشتاين): قال إن التباين بين القواعد القائمة وتنفيذها واضح بشكل بارز في مجال حقوق الأطفال. ومضى يقول إنه مع أن عدد الدول الأطراف في اتفاقية حقوق الطفل أكبر من عددها في أية معاهدة دولية أخرى، فإن العالم ما زال مكانا غير آمن للأطفال، وأن المجتمع الدولي لم ينجح حتى الآن في حماية أهم حقوقهم الأساسية.

١٩ - وقال إن الاتفاقية هي صك قانوني دقيق يركز على أفضل مصالح الأطفال، وعدم التمييز، والإنماء، والمشاركة. وقال إن بروتوكوليها الاختياريين يحددان بشكل جلي الخطوات التي ينبغي اتخاذها لاستئصال أنشطة إشراك الأطفال في الصراعات المسلحة، وبيع الأطفال، والبغاء، واستخدام الأطفال في إنتاج المواد الإباحية. وقال إن كل دولة من الدول مسؤولة عن حماية وتعزيز حقوق الأطفال داخل أراضيها، في حين أن المجتمع الدولي مسؤول عن رصد

حالة الأطفال في جميع أنحاء العالم كي يوفر التوجيه الفعال ويقوي الجهود المبذولة لتعزيز حقوق الأطفال وحمايتها. وفي هذا الصدد، قال إن ليختنشتاين ترحب بتوسيع لجنة حقوق الطفل. وإن من شأن زيادة العضوية أن تعزز التمثيل الجغرافي في اللجنة وخبرتها متعددة القطاعات وأن تيسر من مقدرتها على رصد تنفيذ البروتوكولين الاختياريين. وقال إن ليختنشتاين تبقى منفتحة تجاه أية تدابير جديدة من شأنها أن تساعد اللجنة في عملها، بما في ذلك إنشاء غرفتين لتقسيم العمل على نحو أكفأ، شريطة ألا تؤدي مثل هذه التدابير إلى عرقلة شرعية اللجنة وسلطتها. وأعرب عن امتنان ليختنشتاين للجنة لأنها درست التقارير القطرية، وقال إنها تقدر فائدة وأهمية تعليقات اللجنة بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وحقوق الطفل، وصحة المراهقين، والتنمية في سياق الاتفاقية، والتدابير العامة المتعلقة بتنفيذ الاتفاقية.

٢٠ - ومضى قائلا إن ليختنشتاين ترحب بتعيين خبير مستقل سيقوم بدراسة مدى انتشار العنف ضد الأطفال وأسباب هذا العنف، وذلك وفقا لطلب الجمعية العامة ذلك في عام ٢٠٠١. وقال إن تلك الدراسة لن تكون مفيدة فقط للجنة حقوق الطفل وإنما ستوفر أيضا معلومات يمكن أن تساعد الدول في تنفيذ التزاماتها.

٢١ - وأشار إلى أن قضية الأطفال في الصراعات المسلحة ما زالت جديرة باهتمام خاص بها. وأضاف يقول إن وفده قد قرأ باهتمام كبير تقرير الممثل الخاص وأبدى إعجابه بمنجزاته. وقال إن من دواعي سروره أن مجلس الأمن قد طلب قائمة كاملة بأسماء أطراف الصراعات التي تقوم بتجنيد الجنود الأطفال وأن المجلس أمر أيضا بتعيين مستشارين لحماية الأطفال في عمليات حفظ السلام. وقال إن ليختنشتاين تكرر الإعراب عما ذكرته من أن منظومة الأمم المتحدة بكاملها ينبغي لها أن تزيد من جهودها الرامية إلى مكافحة انتهاك حقوق الأطفال في الصراعات المسلحة.

وأعرب عن الأمل في أن تتاح لبلده فرصة في المستقبل القريب كي ينظر في تقييم فعالية ونطاق استجابة الأمم المتحدة للمشكلة حسبما طلبته الجمعية العامة، وأنه يبقى مقتنعا بأن ذلك التقييم سيحتوي على توصيات عملية لتعزيز حماية الأطفال في الصراعات المسلحة وإدامة هذه الحماية.

٢٢ - **السيد ألكسندر** (هايتي): أعرب عن تأييده الكامل للبيان الذي ألقاه ممثل بربادوس باسم أعضاء الجماعة الكاريبية وقال إن بلده يعلّق أهمية كبيرة على القضايا المرتبطة بالأطفال. ولذلك السبب، وعلى الرغم من العقوبات الاقتصادية والمشاكل الاجتماعية - السياسية في بلده، قال إن السلطات قد أقرت تدابير لصالح الأطفال الذين هم رجال ونساء المستقبل. وقال إن تلك التدابير شملت تخفيضا في تكلفة الرعاية الصحية وبعض الأدوية، الأمر الذي أسفر عن انخفاض في معدل وفيات الأطفال الأقل من خمس سنوات. ومضى يقول إنه منذ عام ١٩٩٦، تطبق سياسة وطنية للصحة يوفر بموجبها حد أدنى من الخدمات لجميع السكان، ولا سيما الأطفال.

٢٣ - وفي قطاع التعليم، قال إن حكومته قد أعدت خطة وطنية تحدد أربعة مجالات ذات أولوية لإقامة نظام تعليمي أفضل. وقال إنه في عام ٢٠٠٣ وبالتعاون مع مصرف التنمية للبلدان الأمريكية، تم إطلاق برنامج لتحسين نوعية التعليم الأساسي للأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ٧ سنوات و ١١ سنة، ولا سيما في أشد المناطق صعوبة. وقال إن التعليم هو من بين أولويات حكومته التي، على الرغم من المشاكل الاقتصادية الخطيرة التي يعاني منها البلد، بذلت جهدا ضخما لتحسين فرص وصول الأطفال إلى التعليم. كما أنها وسّعت من برنامج توفير وجبات الغداء لطلاب المدارس ووزعت كوبونات لشراء اللوازم المدرسية.

٢٤ - ومضى يقول إن من بين أوجه التقدم الهامة الأخرى السعي إلى تحقيق فوائد للأطفال تشمل إنشاء خط هاتفي ساخن للأطفال (SOS Timoun)، وزيادة غرف تناول الطعام المجتمعية، وإقرار قانون يحظر العقوبة البدنية، وتعيين قاضي صلح للأطفال، وتنفيذ صكوك قانونية أخرى لمكافحة كل أشكال العنف ضد الأطفال وسوء معاملتهم، وإنشاء متحف للأعمال الفنية التي ينجزها الأطفال، ومحطة إذاعة.

٢٥ - ومضى يقول إن إحدى المشاكل التي تعرقل تنفيذ تلك المشاريع هي تجميد المعونة الدولية مما أسفر عن تدهور أحوال معيشة السكان الأشد فقرا، والأطفال الذين هم أشد الناس ضعفا بين أولئك السكان. ومضى قائلا إن الوضع الاقتصادي الصعب في البلد يحول دون مواصلة السلطات تنفيذ المشاريع القائمة أو بدء مشاريع جديدة مثل إعادة فتح مراكز أطفال الشوارع والأطفال الذين يستخدمون كخدم في المنازل، وإنشاء قسم لجرائم الأحداث في إدارة الشرطة الوطنية.

٢٦ - ومضى قائلا إن الطريق ما زال طويلا في سبيل تحسين حالة الأطفال، ولا سيما فيما يتصل بوباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، الذي يؤثر على بقاء الأطفال على قيد الحياة ونموهم. وقال إن الفقر المزمن ما زال يشكل عقبة رئيسية ويحتاج إلى تخطيه من أجل ضمان احترام حقوق الأطفال احتراما كاملا. واختتم قائلا إن حكومته ما زالت عاقدة العزم على إقرار مبادرات تضمن تحول هايتي إلى بلد جدير بأطفاله.

٢٧ - **السيدة غونارصدوتير** (أيسلندا): حثت تلك الدول التي لم تقم حتى الآن بالانضمام إلى اتفاقية حقوق الطفل والتصديق عليها أن تفعل ذلك، وتلك الدول الأطراف التي لديها تحفظات على الاتفاقية أن تسحبها في أسرع وقت ممكن. وقالت إنه لا يكفي التصديق على الاتفاقية؛ بل إن من الضروري أيضا اتخاذ تدابير عملية لتنفيذ أحكامها تنفيذا كاملا. ومضت تقول إن بلدها الذي صدّق على الاتفاقية وبروتوكوليها الاختياريين يقوم الآن بإعداد سياسة وطنية شاملة بشأن حقوق الأطفال. ورحبت بزيادة عدد أعضاء لجنة حقوق الطفل مُعربة عن الأمل في أن هذه الزيادة ستزيد من فعالية عمل اللجنة.

٢٨ - ومضت قائلة إن الزيادة الكبيرة في عدد الأطفال الذين يعيشون في مؤسسات في أجزاء كثيرة من العالم هو أمر يبعث على قلق كبير. فحقوق الأطفال في مثل هذه المؤسسات ومعايير الرعاية لم تلق الاهتمام المناسب بها. ومضت قائلة إن البحوث التي أُجريت مؤخرا برهنت على أن الأطفال الذين يعيشون في مؤسسات غالبا ما يتعرضون إلى سوء المعاملة وانتهاك الحقوق وأنه في كثير من الأحوال فإن الظروف التي يعيشون فيها، ولا سيما في المؤسسات الأكبر حجما، هي ظروف مروعة. وقالت إن بلدها يعتقد أنه يوجد سبب وجيه كي تقوم الأمم المتحدة، استنادا إلى الاتفاقية، بتحديد الحقوق الأساسية للأطفال الذين يعيشون في مؤسسات وأن توصي بإجراءات لرصدها.

٢٩ - ومضت قائلة إن عدد الأطفال غير المصحوبين بذويهم قد ازداد أيضا في بعض أجزاء العالم. وأن مثل هؤلاء الأطفال غالبا ما يُرحلون إلى بلدهم الأصلي بدون تقييم مناسب لاحتياجاتهم. وأعربت عن الأسف لأن ذلك يعني أيضا أنه لم توضع ترتيبات من شأنها أن تضمن أن الطفل، ولدا أو بنتا، سيلقى الرعاية المناسبة في بلده الأصلي. وقالت إن هذه الممارسة تتعارض مع المبدأ الأساسي المتعلق بأفضل مصالح الطفل المجسدة في الاتفاقية.

٣٠ - واسترسلت قائلة إنه في آذار/مارس ٢٠٠٣، اجتمع ممثلون من ١٤ دولة، بما فيها أيسلندا، في استكهولم لمناقشة محنة الأطفال غير المصحوبين بذويهم. وقالت إنه تم الاتفاق

على أنه قبل إعادة طفل غير مصحوب بذويه إلى بلده الأصلي فإن من المهم ضمان اتخاذ تدابير مسبقة لاستقبال ذلك الطفل وتوفير الرعاية له. وقالت إن تلك البلدان قد ألزمت نفسها بالتعاون على الصعيدين الثنائي ومتعدد الأطراف من أجل تيسير إنشاء نقاط تنسيق وطنية بشأن قضايا الأطفال غير المصحوبين بذويهم. وقالت إن من المهم توسيع تلك المبادرة لتشمل أجزاء أخرى من العالم بغية تعزيز التعاون الفعال وحماية الأطفال الضعفاء.

٣١ - وفي الختام، أبلغت اللجنة أن اليونيسيف تخطط لإنشاء مكتب وطني في أيسلندا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣ وأن حكومتها تدعم هذه المبادرة دعما كاملا وترحب بها.

٣٢ - **السيدة ملز** (جامايكا): أعربت عن تأييدها للبيان الذي ألقاه ممثل بربادوس باسم الجماعة الكاريبية وقالت إنه فقط من خلال سياسات متعددة الأبعاد يمكن تحقيق هدف تحسين رفاه الأطفال والشباب. ومضت قائلة إنه، وكما أقر الأمين العام، من أجل تحقيق ذلك فإن من الأهمية ضمان مشاركة كل أصحاب المصالح - الحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص ومنظومة الأمم المتحدة. وقالت إن دور اليونيسيف في الدعوة إلى مناصرة قضايا الأطفال وفي توفير المساعدة الإنسانية والتعليم والدعم للرعاية الصحية للأطفال هو دور يستحق الإشادة به بشكل خاص.

٣٣ - كما أنها أشادت بعمل الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والصراع المسلح ورحبت بتعيين خبير مستقل سيقوم بقيادة دراسة بشأن العنف ضد الأطفال.

٣٤ - ومضت قائلة إن جامايكا ستبقى مناصرا قويا لحقوق الأطفال على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية. وأردفت تقول إن بلدها كدولة طرف في اتفاقية حقوق الطفل وبروتوكوليها الاختياريين، تفي بالتزاماتها وأنها تتخذ خطوات عملية لتحقيق الأهداف التي حددتها الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنية بالطفل. ووفقا لذلك، قالت إن بلدها قد وضع نهجا شاملا لمعالجة قضايا الأطفال. وقالت إن تلك العملية انطوت على مشاورات وطنية مع الأطراف الفاعلة الرئيسية، التي تشمل الحكومة والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية وممثلي الشباب. ومضت تقول إن إنجازا رئيسيا قد تحقق وهو وضع أول خطة عمل لصالح الأطفال. وأضافت قائلة إن هناك سياسات أخرى تشمل سياسة وطنية خاصة بالشباب، وسياسة وطنية وبرنامج عمل لاستئصال الفقر. وبرامج لمساعدة الأطفال المعوقين. وأضافت تقول إنه أعد مشروع قانون بشأن حماية الأطفال والشباب، وأن هذا هو أكثر التشريعات شمولا وأبعدها أثرا في جامايكا حتى الآن، وأن إقراره سيتم عما قريب. وبالإضافة إلى ذلك، فقد صُمم برنامج تدريب خاص لمساعدة أطفال الشوارع. وقالت إنه أُنشئت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ وكالة إنماء الطفل - وهي منظمة جامعة تشمل وكالات السياسة العامة التي لديها المسؤولية عن قضايا الأطفال؛ وقالت إن إحدى مسؤولياتها الرئيسية هي الإشراف على إدارة دور الأطفال في جامايكا.

٣٥ - **السيد رادا كريشنان** (الهند): قال إن الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والصراع المسلح قدم في جزء تقريره المعنون ''السير قدما: خطة للعمل'' مجموعة من التوصيات التي سيدرسها وفده دراسة متأنية. على أنه أضاف أنه يود مؤقتا إبداء عدد من الملاحظات العامة. فعلى سبيل المثال، في الجزء الفرعي المتعلق بالرصد والإبلاغ قال إن الممثل الخاص قد وضع قائمة بالصكوك والمعايير التي يعتقد أنها تشكل أساسا للرصد. غير أن بعض تلك الصكوك لا تحظى بالقبول أو التقيد بها من قبل جميع الدول. وقال إنه يرغب في معرفة كيف يتوقع الممثل الخاص أن ترصد حالة دولة عضو ليست طرفا في البروتوكول الاختياري، أو في

النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية أو في اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٨٢. إذ أن مثل هذه الدولة العضو، التي تلتزم فيما عدا ذلك بالمعايير والالتزامات المتعلقة بتعزيز حقوق الطفل وحمايتها، ستكون محقة لو تمسكت بموقفها قائلة إنها ليست ملزمة بصك ليست طرفا فيه. وبالتالي، فإن الممثل الخاص لا بد وأن يدرك أنه لا يمكنه أن يسعى إلى فرض معايير، مستقاة من صكوك ليست عالمية، على تلك الدولة العضو.

٣٦ - ومضى قائلا إن لدى بلده مشاغل أخرى فيما يتعلق ببرنامج الرصد والإبلاغ. فهناك آليات راسخة بالفعل لمعالجة ما يزعم من انتهاكات لحقوق الإنسان من قبل حكومة دولة هي طرف في صك محدد من صكوك حقوق الإنسان. فالإجراءات في ذلك الصدد معروفة تماما وأثبتت جدواها بمرور الزمن. غير أن التداخل المرجح بين مثل هذا الإجراء وآلية الرصد - الإبلاغ التي يمكن أن تبرز إلى حيز الوجود نتيجة توصيات الممثل الخاص ليست واضحة أبدا. وفوق ذلك، فإن لدى الهيئات التي أُنشئت بموجب معاهدات نُظمها الخاصة بها التي تمكنها من معالجة حالات عدم الامتثال للالتزامات بموجب المعاهدات. وبالتالي، هناك خطر من الازدواجية والتداخل. وقال إن المجتمع الدولي ما زال أمامه طريق طويل كي يحقق الأهداف الطموحة التي أرساها لنفسه في عام ١٩٩٠، وهي السنة التي فتحت فيها اتفاقية حقوق الطفل للتوقيع عليها. وقال إنه لم يكن بالمستطاع في غضون عشر سنوات تخفيض معدلات وفيات الأمهات أو معدلات وفيات الأطفال الأقل من خمس سنوات ومعدلات سوء التغذية بالنسب التي كان يؤمل فيها. كما أنه لم تتحقق زيادة هامة في معدلات وصول الأطفال إلى مياه الشرب والتعليم الأساسي. وعند معالجة حالة الأطفال يصبح من الأهمية بالتالي الحفاظ على توازن بين النهج الذي يتخذ من الحقوق أساسا له والجوانب الإنمائية.

٣٧ - ومضى يقول إنه أضحى من الواضح أنه لو رغب المجتمع الدولي في تحقيق نتائج تتسم بقدر أكبر من الإيجابية والقوة فيما يتعلق بأوضاع الأطفال فإنه لا بد له أن يعيد توجيه جهوده بشكل ملموس وسريع، لأنه لا يمكن إعمال حقوق الأطفال في فراغ إنمائي. وبالتالي، فإن من الواجب أن يركز المجتمع الدولي على التصدي للتحديات الحقيقية مثل الفقر والجوع وسوء التغذية وفيروس نقص المناعة المكتسب/الإيدز والأمية والاستغلال وهي تحديات يواجهها ملايين الأطفال كل يوم في جميع أنحاء العالم.

٣٨ - **السيد فيليكس** (الجمهورية الدومينيكية): قال إن بلده يعي تماما أن حماية الأطفال هي سبيل لضمان أن تشهد الأجيال القادمة بلوغ التنمية المستدامة التي طال انتظارها. ولذلك السبب، قال إن بلده صدّق في عام ١٩٩١ على اتفاقية حقوق الطفل، وأنه ضاعف منذئذ، جهوده من أجل تطبيق نظرية الحماية المتكاملة للأطفال من خلال سياسات وبرامج تستهدف سد الاحتياجات الأساسية للأطفال. ومن أجل ذلك الغرض قامت حكومته بتوحيد جهودها ضمن هيئة تحمل اسم ''المكتب التقني التنفيذي للهيئة الإدارية لنظام حماية الصبيان والبنات والمراهقين''، وهي تستهدف منع إساءة معاملة الأطفال من خلال الإشراف على دور الأطفال، ودور الأيتام، ومراكز احتجاز الأطفال، وسائر الكيانات التي تدخل ضمن اختصاصها.

٣٩ - ومضى يقول إن حكومته قد عززت تعزيزا كبيرا ما سيخصص من موارد للمجلس الوطني للأطفال، الأمر الذي مكّنه من حماية الأطفال الذين هم في رعايته على نحو أفضل ومن فتح مزيد من المراكز التابعة له. وقال إن الهدف الحالي للمجلس هو توفير الرعاية والتعليم المناسبين للأطفال والمراهقين الذين يعيشون في مجتمعات مهمشة وحماية وتعزيز صحتهم وذلك من أجل المساعدة في الحد من مستويات الفقر. وكسبيل لإعادة تأكيد التزام الحكومة بتوفير حياة

أفضل للأطفال، فقد استضافت الجمهورية الدومينيكية مؤخرا المؤتمر الثاني عشر للسيدات الأوائل، وزوجات وممثلات رؤساء دول وحكومات البلدان الأمريكية، الذي وافق على التركيز على التعليم باعتباره مفتاح كسر حلقة الفقر التي تطوق الأطفال.

٤٠ - ومضى قائلا إن الخطة الإستراتيجية والتشغيلية للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٢ تحدد أهداف وسبل العمل المتعلقة بوضع برامج وخدمات لصالح الأطفال مع التركيز على الأسرة والمجتمع. كما أنها تشمل برنامجا لتطوير وتدريب الموارد البشرية وتقوية المشاركة الاجتماعية، وخطة أولية لوضع إستراتيجية بشأن الإعلام والتثقيف والاتصال، وتدابير تستهدف إعادة تنظيم وتحديث البرامج من أجل توسيع نطاق الخدمات.

٤١ - ومضى قائلا إنه في إطار جهد يتسم بالتصميم لمكافحة أسوأ أشكال عمل الأطفال، بدأت وزارة العمل في عام ٢٠٠٢ بتنفيذ المرحلة الثانية ضمن برنامج يتعلق بالقضاء على تشغيل الأطفال. ومن أجل تلك الغاية، فإن لجنة التوجيه الوطنية المعنية بمكافحة عمل الأطفال عُززت ووُسعت، وأُطلقت حملة شعبية شعارها ''لا تثقلوا كواهل أطفالنا بالعمل''، وذلك ضمن مسعى لمنع إجبار الأطفال على للعمل أو الضغط عليهم بالعمل لأن ذلك يؤدي إلى عزلتهم الاجتماعية. وقال إن دعما فنيا وماليا قد قُدم إلى شتى منظمات المجتمع المدني التي تسهم في القضاء على عمل الأطفال. ومضى يقول إن مثل هذا التقدم ما لكان ليتحقق بالفعل بدون مساهمة وتضامن المنظمات الدولية والبلدان الصديقة التي تدعم هذه المبادرات من أجل مساعدة الأطفال المستضعفين.

٤٢ - **السيد مكاي** (نيوزيلندا): قال إن المصادقة شبه العالمية على اتفاقية حقوق الطفل لهي برهان قوي على التزام الحكومات بتعزيز وحماية حقوق الأطفال في جميع البلدان. ومضى يقول إن نيوزيلندا هي طرف في الاتفاقية وفي البروتوكول الاختياري المتعلق بمشاركة الأطفال في الصراع المسلح؛ وقال إنها وقعت أيضا على البروتوكول الاختياري المتعلق ببيع الأطفال وبغاء الأطفال واستعمال الأطفال في إنتاج مواد إباحية، وأنها شرعت في العمل الذي سيسمح بالتصديق عليه في أقرب وقت ممكن. وقال إن نيوزيلندا هي طرف أيضا في الاتفاقية رقم ١٨٢ لمنظمة العمل الدولية، المتعلقة بحظر أسوأ أشكال عمل الأطفال والإجراءات الفورية للقضاء عليها. وقال إن أهم أثر لتلك التوصيات هو الالتزام بإعطاء أولوية لأفضل مصالح الطفل ضمن جميع الإجراءات التي تتخذها الحكومة.

٤٣ - ومضى يقول إن الأسرة هي المجموعة الأساسية التي يتألف منها المجتمع وأنها البيئة الطبيعية لنمو وسلامة جميع أفرادها، ولذلك، فإنها يجب أن تنال الحماية والمساعدة اللازمتين كي تتمكن من الوفاء بجميع مسؤولياتها. ومضى يقول إن الأولوية بالتالي يجب أن تولى لدور الأبوين أو الأوصياء الشرعيين أو الأطراف الأخرى التي تقدم الرعاية للأطفال.

٤٤ - ومضى قائلا إن نيوزيلندا في تقريرها الدوري الثاني المقدم بموجب اتفاقية حقوق الطفل، الذي قدمته مؤخرا، بينت التدابير العملية التي اتخذتها من أجل الوفاء بالتزاماتها. وحيث أن العنف ضد الأطفال ما زال مجالا يبعث على القلق، فإن حكومته تقوم بتنفيذ إستراتيجية لمنع العنف الأسري، وأنها تقوم حاليا بإطلاق إستراتيجية تثقيف عام لتغيير وجهات النظر تجاه تأديب الأطفال بالعقوبة البدنية. وقال إنه نظرا لأن نيوزيلندا تدرك وجود أنواع عديدة مختلفة من الهياكل الأسرية، فإنها قد استثمرت في بناء قدرة المنظمات ''الماورية'' الأسرية والقبلية والمجتمعية.

٤٥ - ومضى يقول إن نيوزيلندا ما زالت تشعر بالقلق الشديد حيال انتهاك حقوق الأطفال الذي يجري في أجزاء أخرى من العالم. فملايين الأطفال يعملون بدوام كامل، وخاصة في آسيا، وغالبا ما يستخدمون كأطفال عمال مضمون عملهم بسندات. كما أن الكثير من الأطفال ما زالوا يشاركون مشاركة مباشرة في الحرب. ونتيجة لذلك، فإنهم غالبا ما يحرمون من عيش مرحلة الطفولة ويتعرضون لعنف نفسي وبدني فظيع. وقال إن نيوزيلندا ترحب بالجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لمعالجة تلك المشاكل الخطيرة جدا؛ وهي ترحب بشكل خاص بالتقارير التي أعدها الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والصراع المسلح وبدمج قضايا الأطفال في كل ما تقوم به الأمم المتحدة من أعمال.

٤٦ - واسترسل قائلا إن الأطفال الذين يعيشون بدون دعم أسرهم يستحقون اهتماما خاصا بهم. فملايين من الأطفال في جميع أنحاء العالم يواجهون الفقر والجوع وسوء التغذية والاستغلال، وكثير منهم يواجهون تلك التحديات إما لوحدهم أو بدون دعم كاف من أسرهم ومجتمعاتهم والسلطات العامة في بلدانهم. وقال إن وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والصراعات المسلحة بالإضافة إلى مشاكل أخرى تخلق أجيالا من الأيتام؛ والأطفال اللاجئون غالبا ما يفصلون عن أسرهم، بينما يعيش أطفال الشوارع بدون إشراف عليهم أو حماية لهم من قبل الكبار. وقال إن نيوزيلندا تحث جميع الدول على وضع الأطفال هؤلاء في المقام الأول ومنحهم، قدر المستطاع، الدعم الذي لم يتمكن آباؤهم من أن يوفروه لهم.

٤٧ - ومضى قائلا إن نيوزيلندا كانت مؤيدة منذ أجل طويل لقرارات اللجنة بشأن حقوق الطفل، وللسنة الدولية للأسرة، والطفلة، وهي كلها توفر قاعدة لدفع النقاش قدما داخل الجمعية العامة. وقال إن المبدأ الذي تقوم عليه تلك القرارات هو أن أفضل مصالح الطفل يجب أن تبقى في المقام الأول دائما. وقال إن الوقت قد حان لترجمة الكلام إلى أفعال والانتقال إلى عهد التطبيق.

٤٨ - **السيد غانسوخ** (منغوليا): قال إن من أكبر التحديات التي يواجهها المجتمع الدولي حاليا هي حماية الأطفال ونموهم. وقال إن التصديق شبه العالمي على اتفاقية حقوق الطفل هو دليل واضح على اهتمام والتزام بلدان العالم بتعزيز وحماية تلك الحقوق. ومضى قائلا إنه للمرة الأولى في التاريخ فإن جميع حقوق الأطفال محمية بموجب القانون الدولي. وذكر أن مما يبعث أيضا على الارتياح أن البروتوكولين الاختياريين للاتفاقية قد دخلا حيز النفاذ وأن عملية الانضمام والتصديق على تلك الصكوك مستمرة بسرعة. وقال إن مؤتمر القمة العالمي للطفولة، الذي عقد عام ١٩٩٠، أقر الإعلان العالمي لبقاء الطفل وحمايته ونمائه وخطة العمل لتنفيذ ذلك الإعلان وأنه في عام ٢٠٠٣، في الدورة الاستثنائية المعنية بالأطفال قامت الجمعية العامة باستعراض منجزات العقد الماضي وصاغت سياسة وأهدافا للألفية الجديدة تضمنها الإعلان وخطة العمل المعنونان ''عالم ملائم للأطفال''. وقال إن تلك المساعي برهنت على وجود إرادة سياسية قوية لدى المجتمع الدولي من أجل ضمان تمكين كل طفل من التمتع بمستقبل أفضل. غير أنه ما زال هناك الكثير مما ينبغي القيام به وأنه ينبغي بالتالي لجميع الدول الأعضاء أن تنفذ خطط عمل محددة وأن تدمج القضايا المتصلة بالأطفال في صلب سياساتها وأنشطتها، وأن تقيم علاقات شراكة وتعاون على المستويين الوطني والدولي.

٤٩ - ومضى قائلا إن أحد العوامل الأساسية لتحقيق ذلك الهدف يتمثل في الإعمال الكامل للحق في التعليم. وقال إن مما يؤسف له أن ما يربو على ١٠٠ مليون طفل، ٦٠ في المائة منهم من الفتيات، لا تتاح لهم فرص الوصول إلى التعليم الابتدائي، مما يؤثر على نموهم. وقال إن إعلان الألفية

وعقد الأمم المتحدة لمحو الأمية يبينان التزام الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بتشجيع التعليم للجميع. وقال إنه يعرب لذلك عن الأمل في أنه سيتم إحراز تقدم ملموس في تعزيز ذلك الحق خلال فترة العقد.

٥٠ - ومضى قائلا إن هناك قضية هامة أخرى هي القضاء على عمل الأطفال. فوفقا للبيانات الصادرة عن منظمة العمل الدولية، هناك ٢٤٦ مليون طفل يعملون، وكثير منهم في أوضاع من الاستغلال الذي لا يمكن السكوت عليه، وكثير منهم يموتون في حوادث مرتبطة بالعمل. وقال إن وفده يؤيد الرأي القائل إن الأدوات الأساسية لمكافحة المشكلة هي توفير التعليم المجاني والميسر وبنوعية جيدة، بالإضافة إلى إقرار معايير العمل الأساسية. وقال إن المصادقة العالمية على الاتفاقية رقم ١٨٢ لمنظمة العمل الدولية والامتثال لها والمتعلقة بالقضاء على أسوأ أشكال عمل الأطفال، وعلى الاتفاقية رقم ١٣٨ بشأن الحد الأدنى لسن العمل، لهما أهمية خاصة في هذا الصدد. وقال إن منغوليا قد صدقت على الاتفاقيتين معا في عام ٢٠٠٠ وأنها وقعت على مذكرة تفاهم مع منظمة العمل الدولية من أجل تنفيذهما.

٥١ - ومضى قائلا إن الأسرة هي الوحدة الأساسية في تكوين المجتمع وهي البيئة الأولى التي ينمو الأطفال فيها؛ وبالتالي فإن الأسرة يجب أن تنال كل المساعدة والموارد اللازمة لرعاية الأطفال وحمايتهم. وفي ذلك الصدد، فإن منغوليا تؤيد النداء الذي نص على أنه ينبغي خلال الاحتفال بالذكرى السنوية العاشرة للسنة الدولية للأسرة بذل كل جهد ممكن للاعتراف بالدور الاجتماعي للأسرة، ولتحسين مشاركة الآباء والتعليم من أجل ضمان أفضل مصالح الأطفال.

٥٢ - ومضى يقول إنه بعد دورة الجمعية العامة الاستثنائية المعنية بالأطفال، فقد حددت منغوليا هدف جعل البلد بيئة ملائمة للأطفال، وأنه في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ قامت بإقرار برنامج عمل وطني لإنماء الأطفال وحمايتهم، وضع بمشاركة ودعم من قبل منظمة اليونيسيف. وقال إن تلك الوثيقة الهامة غطت مجموعة واسعة من القضايا ذات الأولوية، مثل الصحة والتغذية والإنماء والتعليم والحماية والمشاركة الاجتماعية، وحماية حقوق الأطفال وبيئة عيشهم، وأولت اهتماما خاصا لإقامة علاقات شراكة مع أصحاب المصلحة.

٥٣ - واختتم قائلا إن منغوليا تعلق أهمية كبيرة على مشاركة الأطفال أنفسهم مشاركة نشطة في عملية تحقيق الديمقراطية والإصلاح التي تجري حاليا، مكررا الإعراب عن التزامها بتحقيق الأهداف والغايات التي حددتها دورة الجمعية العامة الاستثنائية المعنية بالأطفال من خلال برنامجها الوطني، ومشاركتها في البرامج الإقليمية والدولية، وتعاونها مع بقية الدول الأعضاء والأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية.

٥٤ - **السيد زانجلاي** (الصين): قال إن الأطفال هم مستقبل البشرية وإن هناك توافقا في الآراء على نطاق واسع فيما بين جميع البلدان بشأن تعزيز وحماية حقوقهم. وأضاف قائلا إنه مع ذلك، وعلى الرغم من الجهود التي بُذلت من جانب الأمم المتحدة والحكومات والنتائج الملحوظة التي تم تحقيقها، فإن الوضع الحالي لا يوحي بالتفاؤل. ففي مطلع القرن الحادي والعشرين لا توجد أمام ما يزيد عن ١٠٠ مليون طفل فرصة للحصول على التعليم، كما أن ما يزيد عن ١٠ ملايين طفل يموتون كل سنة بسبب إصابتهم بأمراض يمكن الوقاية منها. وكل يوم تُنتهك حقوق الأطفال في النزاعات المسلحة، وكل يوم يسقط أطفال ضحايا لإساءة استعمال المخدرات وفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) والاستغلال الجنسي وتشغيل الأطفال.

٥٥ - وأضاف قائلا إن نجاح دورة الجمعية العامة الاستثنائية المعنية بالأطفال التي عُقدت في نيويورك في عام ٢٠٠٢ قد بيِّن الأهمية التي تعلقها بلدان العالم على المسائل ذات الصلة بالأطفال. وأضاف أنه في الوثيقة التي نتجت عن المؤتمر والمعنونة ''عالم ملائم للأطفال'' قدَّمت الدول المشاركة تعهدا بالنسبة للأطفال وحدَّدت أهدافا لتحقيق هذه الغاية. وقال إن بلده يهيب بجميع البلدان أن تعمل وفقا لهذه الوثيقة وأن تجعل من صالح الأطفال موضعا لنظرها بشكل أساسي وذلك من أجل تهيئة مناخ ملائم بما يضمن حياة سعيدة وصحية لكل طفل في العالم.

٥٦ - واستطرد قائلا إن بلده الذي يعلِّق دائما أهمية كبيرة على حماية حقوق الأطفال قد صدَّق على اتفاقية حقوق الطفل وبروتوكوليها الاختياريين وعلى الاتفاقية رقم ١٨٢ لمنظمة العمل الدولية التي تتعلق بحظر أسوأ أشكال تشغيل الأطفال واتخاذ إجراء عاجل للقضاء عليها. وأشار إلى أنه في عام ١٩٩٥ أيدت لجنة حقوق الطفل تأييدا تاما الجهود التي بذلتها حكومته بعد استعراض تقريرها الأول بشأن تنفيذ المعاهدة. واستنادا إلى التعليقات والاقتراحات التي أبدتها تلك اللجنة، وبعد إجراء مشاورات مكثفة مع الإدارات والمنظمات غير الحكومية ذات الصلة، أعدَّت حكومته تقريرها الثاني وقدَّمته إلى اللجنة في حزيران/يونيه ٢٠٠٣.

٥٧ - وواصل كلمته قائلا إن بلده يؤكد من جديد التزامه بإعطاء أولوية للأطفال، مع تنفيذ التوصيات التي قُدمت والمقررات التي اتُخذت في دورة الجمعية العامة الاستثنائية المعنية بالأطفال، وتعزيز حماية الأطفال وتنميتهم ومشاركتهم. واختتم كلمته قائلا إن بلده على استعداد أيضا للعمل بدون كلل مع جميع البلدان لضمان مستقبل أكثر إشراقا للأطفال في جميع أنحاء العالم.

٥٨ - **السيدة رشيد** (المراقبة عن فلسطين): قالت إن الالتزام الجماعي بتعزيز وحماية حقوق الطفل، كما أُقرت في الدورة الاستثنائية المعنية بالأطفال التي عقدتها الجمعية العامة، له أهمية بالغة لأن الأطفال لا يزالون يمثلون أكثر أعضاء المجتمع ضعفا. وهذا الضعف يزيد في ظروف الفقر والعنف والحرب والنزاع المسلح، بما يشمل الاحتلال الأجنبي. وأضافت قائلة إن الأطفال الفلسطينيين قد عرفوا تماما الآثار الخطيرة للنزاع المسلح وذلك لأنهم عاشوا حياتهم كلها في ظل احتلال إسرائيلي وحشي، وهو احتلال أصبح شكلا بغيضا من أشكال الاستعمار. وأضافت أن الاحتلال قد سلب الأطفال الفلسطينيين حقوق الإنسان الأساسية وغير القابلة للتصرف وتسبَّب في إلحاق أضرار بالغة برفاههم وسلامتهم وتنميتهم. وقد تضاعف هذا الأثر على مدى السنوات الثلاث الأخيرة التي ارتكبت قوات الاحتلال خلالها ما لا يحصى من جرائم الحرب وأعمال إرهاب الدولة والانتهاكات المنتظمة لحقوق الإنسان.

٥٩ - واستطردت قائلة إن نسبة ٥٣ في المائة من السكان الفلسطينيين عمرهم ١٨ سنة أو أقل. ونسبة ٤٢ في المائة من أولئك الأطفال يعيشون في مخيمات اللاجئين، وهي المواقع التي تشن إسرائيل عليها، عادة، هجماتها المركَّزة والوحشية. وقد تحمل الأطفال الفلسطينيون عبء الأعمال الإسرائيلية؛ إذ أنهم عانوا من القتل والغارات والتدمير والاعتقال، وحُرموا من فرصة الحصول على التعليم والرعاية الصحية. وقد عانى الأطفال الفلسطينيون أيضا من أزمات بدنية ونفسية، وهي أزمات سوف تظل آثارها المدمِّرة موجودة لسنوات مقبلة. وتصاعد معدلات البطالة والفقر في الأراضي المحتلة جعل ظروف المعيشة للأطفال أكثر سوءا.

٦٠ - وقالت إن جرائم الحرب وأعمال إرهاب الدولة والانتهاكات المنتظمة لحقوق الإنسان التي ارتكبتها قوات الاحتلال الإسرائيلية قد أدَّت إلى وفاة ٥٨٠ ٢ مدنيا

فلسطينيا، منهم ٦٠٠ طفل من الأطفال الذين يقل عمرهم عن ١٨ عاما. وغالبية أولئك الأطفال قُتلوا دون أن تكون هناك مواجهات أو خلال احتجاجات أو أفعال مقاومة رمزية، مثل إلقاء الحجارة. وبالإضافة إلى هذا فإن أطفالا فلسطينيين عديدين قد أصيبوا بجروح أو أصبحوا مشوَّهين أو عاجزين بشكل دائم.

٦١ - وذكرت أن صحة الآلاف من الأطفال الفلسطينيين لا تزال آخذة في التدهور بمعدل مثير للانزعاج. ووفقا لما ذكره المقرر الخاص للجنة حقوق الإنسان بشأن وضع حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة فإن نسبة تزيد عن ٢٢ في المائة من الأطفال الذين يقل عمرهم عن خمس سنوات يعانون من سوء التغذية نتيجة لتفاقم الأزمة الإنسانية التي تواجه الشعب الفلسطيني.

٦٢ - وتابعت كلمتها قائلة إن السياسات التي تتبعها إسرائيل في الأراضي المحتلة، وكذلك التدابير والإجراءات التي اتخذتها قوات الاحتلال الإسرائيلية، تمثل انتهاكات صارخة للقانون الإنساني والقانون الدولي، وخاصة اتفاقية حقوق الطفل والإعلانات المختلفة المتعلقة بحماية الأطفال، وكذلك اتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب، والبروتوكول الإضافي الأول لاتفاقية جنيف المتعلق بحماية ضحايا النزاعات الدولية المسلحة. وقالت إنه مما يؤسف له أن الأطفال الفلسطينيين لا يزالون هم وحدهم في العالم اليوم الذين لا يتمتعون بالحقوق الواردة في تلك الصكوك. وأضافت قائلة إن الأطفال الفلسطينيين بحاجة إلى أن يكونوا أحرارا وأن يعيشوا بسلام في دولتهم المستقلة وأن يتمتعوا بجميع حقوقهم. وأشارت إلى أن الوضع الراهن للأطفال الفلسطينيين في ظل الاحتلال الإسرائيلي ليس له أي وجه شبه بنموذج ”عالم ملائم للأطفال“. واختتمت كلمتها قائلة إن بعثة المراقب الدائم لفلسطين تحث المجتمع الدولي واللجنة الثالثة على اتخاذ التدابير اللازمة لإنهاء العدوان الإسرائيلي ضد السكان الفلسطينيين وأطفالهم.

٦٣ - **السيد تيسفو** (إثيوبيا): قال إنه بالنظر إلى أن نسبة ٤٠ في المائة من سكان بلده هم من الأطفال والشباب فإن حكومته قد جعلت المسائل التي تؤثر على الأطفال واحدة من نقاط التركيز الرئيسية في برنامج التنمية الخاص بها. وأضاف أن حكومته قد أعربت عن التزامها بقضية الأطفال وذلك من خلال اعتماد عدد من الاتفاقات الدولية والتصديق عليها، وجعل القوانين والممارسات الوطنية متماشية مع تلك الاتفاقيات. وأشار إلى أن بلده قد صدَّق على اتفاقية حقوق الطفل، واتفاقيتي منظمة العمل الدولية اللتين تتعلق إحداهما بالسن الدنيا للالتحاق بالعمل والأخرى بإلغاء التشغيل القسري، والميثاق الأفريقي المتعلق بحقوق الطفل ورفاهه. وكجزء من الجهود التي تبذلها حكومته لتنفيذ اتفاقية حقوق الطفل، صدَّق البرلمان مؤخرا على اتفاقية منظمة العمل الدولية المتعلقة بحظر أسوأ أشكال تشغيل الأطفال واتخاذ إجراء عاجل للقضاء عليها. وقد عُلِّقت أيضا أهمية كبيرة على اعتماد البروتوكولين الاختياريين للاتفاقية اللذين يتعلق أحدهما بإشراك الأطفال في الصراعات المسلحة ويتعلق الآخر ببيع الأطفال وبغاء الأطفال واستخدام الأطفال في إنتاج المواد الإباحية، ويجري القيام بأنشطة أولية للتصديق على البروتوكولين.

٦٤ - وقال إنه وفقا لاتفاقية حقوق الطفل اتخذت حكومته تدابير محدَّدة لتعزيز وحماية حقوق الطفل في إثيوبيا ولتعريف البالغين والأطفال على نطاق واسع بمبادئ وأحكام الاتفاقية وذلك، مثلا، من خلال المؤتمرات وحلقات العمل والحلقات الدراسية، وبرامج الراديو والتليفزيون، والمنشورات. وقد أنشئت أيضا لجان على المستويين الوطني والإقليمي لرصد تنفيذ الاتفاقية.

٦٥ - وأشار إلى أن المادة ٣٦ من دستور بلده، المتعلقة بحقوق الأطفال تنص على أن لكل طفل الحق في الحياة، وفي أن يكون له اسم وجنسية، وفي الحماية من الممارسات الاستغلالية، وفي ألا يتعرض لعقوبة بدنية أو لمعاملة قاسية أو لا إنسانية. والقانون المدني وقانون العقوبات يتضمنان مواد تتعلق بحماية حقوق الأطفال. وقانون الأسرة الذي جرى تنقيحه مجددا جُعل أيضا متفقا مع الاتفاقية. وبالإضافة إلى هذا، اتُخذت تدابير بالنسبة لإعداد الأطفال لمواجهة مسؤولية الحياة في مجتمع حر بروح التفاهم والسلم والتسامح والمساواة بين الجنسين والصداقة فيما بين جميع الشعوب وذلك وفقا للفقرة (د) من المادة ٢٩ من الاتفاقية. وأحد هذه التدابير هو إدراج مقرَّر تعليمي مدني في مناهج المدارس الثانونية في البلد.

٦٦ - واستطرد قائلا إنه قد اعتُمدت سياسات وطنية وبرامج إنمائية تركِّز على رفاه الأطفال وإن هذه السياسات والبرامج قد نفِّذت في قطاعات الصحة والتعليم والسكان وفي قطاعات أخرى. وأضاف قائلا إن السياسة الصحية لعام ١٩٩٣ وإطار الخطة الطويلة الأجل لتطوير قطاع الصحة قد أكدا بشكل خاص على حاجة الأسرة، وخاصة حاجة النساء والأطفال. وذكر أن الخطة الوطنية للوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) وللسيطرة عليه تشمل منع انتقال الفيروس من الأم إلى الطفل وتوفِّر الرعاية للأطفال اليتامى والأطفال المتأثرين بالوباء.

٦٧ - وأشار إلى أن توفير التعليم الابتدائي المجاني لجميع الأطفال كان يمثل الاستراتيجية الأكثر فعالية لزيادة معدل الالتحاق الذي بلغ ٦٥ في المائة في عام ٢٠٠٣.

٦٨ - وقال إن دورة الجمعية العامة الاستثنائية المعنية بالأطفال كانت خطوة هامة إلى الأمام بالنسبة لحماية حقوق الطفل وتعزيزها. وأضاف أن بلده يعمل على أن تُدرج في برامجه وسياساته الوطنية الالتزامات التي جرى التعهد بها في الإعلان وخطة العمل الواردين في الوثيقة الختامية التي نتجت عن الدورة والمعنونة ''عالم ملائم للأطفال''.

٦٩ - وواصل كلمته قائلا إنه مما يبعث على الأمل أن يقوم المجتمع الدولي بإيلاء مزيد من الاهتمام لقضية الأطفال. وأضاف أن التصديق، بالإجماع تقريبا، على اتفاقية حقوق الطفل جعل الاتفاقية، بصفة خاصة، أهم صك لحقوق الإنسان. غير أنه على الرغم من الاتفاقات الدولية القائمة العديدة لا يزال وضع الأطفال في جميع أنحاء العالم هشا. فحقوق الطفل لا تزال تُنتهك بطرائق مختلفة في جميع أنحاء العالم بما يجعل الأطفال ضحايا لتشغيل الأطفال والنزاع المسلح والاستغلال الجنسي ووباء فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) والفقر المزمن. وللتغلب على هذه المشكلات، هناك حاجة إلى معالجة أسبابها الكامنة. وأضاف أن المجتمع الدولي لديه رؤية واضحة وساحة عمل مشتركة لإعطاء الأطفال حياة أفضل؛ ولذلك فإنه يجب عليه أن يبدي تصميما وإرادة سياسية وتضامنا ويجعل تلك الرؤية واقعا ملموسا. وفي نهاية حديثه دعا المجتمع الدولي والعالم المتقدم النمو، بصفة خاصة، إلى الالتزام بتعهداتهما ومساعدة الأمم الفقيرة في توفير حياة أفضل للأطفال.

٧٠ - **السيد تيجاني** (الكاميرون): أشار بصفة خاصة إلى الإحصاءات المحبطة المتعلقة بوضع الأطفال، والتي قُدمت في بيانات سابقة، وقال إنه من الواضح أن الوقت قد حان لاتخاذ إجراء. وأضاف أن المجتمع الدولي قد تعهد بأن يعطي الأطفال عالما أفضل. ولتحقيق ذلك فإن المجتمع الدولي قد أقام شبكة متكاملة من الصكوك التي تستند إلى مبادئ أساسية جديدة، وكذلك طرقا مختلفة لتعزيز وحماية حقوق الطفل، مثل اتفاقية حقوق الطفل وبروتوكوليها الاختياريين، والمحكمة الجنائية الدولية، واتفاقية منظمة العمل الدولية

المتعلقة بحظر أسوأ أشكال تشغيل الأطفال، والقرارات العديدة التي أصدرها مجلس الأمن بشأن الأطفال والنزاع المسلح، والإعلان وخطة العمل الواردان في الوثيقة الختامية التي نتجت عن دورة الجمعية العامة الاستثنائية المتعلقة بالأطفال. وقال إنه على الرغم من ذلك فإن هذه المبادرات جميعها ستكون عديمة الجدوى ما لم تكن مستندة إلى توفر إرادة حقيقية لدى جميع الدول لاعتماد تدابير سياسية ملائمة من أجل تقليل الشرور التي تواجه الأطفال أو القضاء عليها. وكي تكون هذه المبادرات متسمة بالفعالية يجب إبرازها من خلال التعاون الدولي الكامل، وكذلك، بتحديد أكثر، من خلال إبداء الاحترام للبلدان النامية التي يؤدي فيها الفقر المدقع واليأس والسعي وراء السلطة، عندما لا تولِّد نزاعات مسلحة يشارك فيها الأطفال كجنود، إلى إيجاد الظروف لاستغلال الأطفال من خلال البغاء والمواد الإباحية وشبكات المخدرات والاتجار بالأعضاء وأسوأ أشكال تشغيل الأطفال. وإضافة إلى هذا فإن مجموعة الأطفال ومجموعة النساء لا تزالان تمثلان المجموعتين الاجتماعيتين الأكثر تعرضا لوباء فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز).

٧١ - واستطرد قائلا إن عددا من المتكلمين السابقين قد شددوا على الحاجة إلى اتخاذ تدابير عاجلة على المستويين الوطني والدولي. وأضاف أنه من هذه الناحية يعتبر وفده، دون أن يكون راغبا في تحديد ترتيب للأولويات، أنه ينبغي أن يكثِّف المجتمع الدولي دعمه لبرامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج، وهو مجال لم يكن التقدم الذي أُحرز فيه على مستوى التوقعات. واستدرك قائلا إن وفده يرحب، مع ذلك، بحقيقة أن تلك البرامج قد حدَّدت معايير معيَّنة كي تؤخذ في الاعتبار الخصائص الثقافية بما يؤدي إلى حماية كرامة الجنود الأطفال، وخاصة الفتيات، حسبما ذكره الأمين العام في تقريره المتعلق بمتابعة دورة الأمم المتحدة الاستثنائية المعنية بالأطفال (A/58/333). وذكر أن وفده يعتقد أيضا أن الاتفاقية الدولية الجديدة المتعلقة بحقوق الأشخاص المصابين بعجز ينبغي أن توضع في شكلها النهائي وأن تتضمن أحكاما محدَّدة بشأن الأطفال.

٧٢ - وواصل كلمته قائلا إن بلده قد انضم إلى الصكوك القانونية الدولية المتعلقة بحماية وتعزيز حقوق الأطفال جميعها تقريبا. وأضاف أنه تماشيا مع توصيات مؤتمر القمة العالمي المعني بالأطفال لعام ١٩٩٠، اعتمدت حكومته خطة عمل وطنية أعطيت فيها الأولوية للطفولة المبكرة، ومكافحة سوء التغذية، والتعليم الأساسي العام، وإتاحة فرص متساوية للبنين وللبنات، وحماية الأطفال الذين يواجهون ظروفا صعبة، وأهمية وحدة الأسرة في التعليم، ومنع انتقال فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) من الأم إلى الطفل، وتقديم الدعم النفسي للأطفال المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) أو الذين تيتموا بسببه.

٧٣ - وقال إنه علاوة على ذلك فإن بلده، على الرغم من أنه لم يتأثر بعد بظاهرة السياحة الجنسية، قد اعتمد في عام ١٩٩٨ قانونا بشأن السياحة ينص على التنسيق المستمر بين الدولة ووكالات السياحة والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني لمكافحة الاستغلال الاقتصادي للأطفال، وكذلك على التعاون الوثيق بين جميع الدول في المنطقة الفرعية.

٧٤ - وتابع كلمته قائلا إنه قد اعتُمد أيضا عدد من الأحكام التي لها نفس القدر من الأهمية، مثل تحديد أيام وطنية للتطعيم وتنفيذ برامج مستمرة لزيادة التعقيم ضد الأمراض المعدية والأمراض المسببة للعجز. وأضاف أن بلده يعلق أهمية خاصة على التعليم وجعله عنصرا أساسيا في سياسته المتعلقة بحماية حقوق الطفل. وأضاف أن بلده مقتنع

بأن الاستثمار في تعليم الأطفال هو أفضل طريقة لبناء مستقبل البلد.

٧٥ - وأضاف قائلا إنه على الرغم من حقيقة أن بلده يعاني في الوقت الحالي من مشكلات اقتصادية فإن رئيس الجمهورية قد أصدر تعليمات إلى حكومته بأن تتخذ تدابير للقضاء على الحلقة المفرغة للجهل والأمية والبطالة والجريمة. وهذه التدابير شملت دعم التعليم الخاص، وتوفير التعليم الابتدائي بالمجان اعتبارا من أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، ووضع برنامج أساسي، بدعم من منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، يؤكد بصفة خاصة على تعليم الفتيات، وجرى فيما بعد توسيع نطاقه ليشمل الأطفال اللاجئين وتحققت نتائج طيبة من هذه الناحية. وأشار إلى أنه في حين حقَّق بلده تقدما هائلا فيما يتعلق بتعزيز، وحماية، حقوق الطفل فإنه لا يزال بعيدا عن الوفاء بجميع الالتزامات التي تعهَّد بها. واختتم كلمته قائلا إن وفده يدعو المجتمع الدولي إلى أن يظل صلبا في المهمة التي يقوم بها لإيجاد عالم ملائم للأطفال.

٧٦ - **السيدة سريفير روميا** (تايلند): قالت إن بلدها ملتزم تماما بالدعوة إلى إقامة عالم ملائم للأطفال. وأضافت أن حكومتها تولي اهتمامها بشكل دائم لحماية حقوق الطفل. وذكرت أن تحسين الظروف المعيشية للأطفال ورفاههم يقع في صميم الاستراتيجيات الوطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

٧٧ - واستطردت قائلة إن بلدها مقتنع بأن التعليم هو شرط مسبق لتنمية الطفل. وبالإضافة إلى تقديم التعليم الإلزامي لمدة ١٢ عاما لجميع الأطفال فإن حكومتها قد اتخذت خطوات لإصلاح النظام التعليمي بغية زيادة تطوير الموارد البشرية للبلد. وقالت إن بلدها قد حاول أيضا تسهيل الحصول على تكنولوجيا المعلومات كوسيلة للتعليم داخل البلد، وقدَّم حواسيب وبرامج منظَّمة تتعلق بتكنولوجيا المعلومات إلى المدارس في مناطق المقاطعات وذلك بغية سد الفجوة الرقمية الموجودة بين الأطفال في المدن والأطفال في المناطق الريفية.

٧٨ - وأضافت قائلة إن الأطفال في البلدان النامية لا يزالون متأثرين بانتشار فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز). وأضافت أن التدخل في مرحلة مبكرة له أهمية كبيرة من أجل منع انتقال العدوى إلى الأجيال المقبلة. وفي الوقت نفسه، من الضروري تلبية الحاجات الخاصة للأطفال المتأثرين بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، وحماية حقوقهم من جميع أشكال التمييز والوصم، ورصد التقدم المحرز رصدا دقيقا. وقالت إنها لذلك تشعر بالسرور البالغ لأن تقرير الأمين العام (A/58/184) المتعلق بالتقدم المحرز في تنفيذ إعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) قد أشار إلى الجهود التي بذلها بلدها بشأن منع انتقال الوباء من الأم إلى الطفل. ووفقا للأرقام الواردة في التقرير، فإن عدد الأطفال اليتامى بسبب فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) قد يصل في عام ٢٠١٥ إلى ٣٥ مليون طفل. وهذه الزيادة المثيرة للانزعاج سيكون لها أثر اقتصادي واجتماعي سلبي على سكان البلدان المتأثرة بكاملهم؛ ولذلك فإن بلدها يدعو المجتمع الدولي إلى اتخاذ إجراء عاجل من أجل عكس اتجاه هذا المسار. وقالت إنه مع الإقرار بخطورة الوضع في أفريقيا فإن وفدها يحذِّر من أن عدد الأطفال اليتامى بسبب فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) آخذ في الزيادة أيضا في منطقة ''ميكونغ'' الفرعية. وأضافت أنه إذا تُركت هذه المشكلة دون حل فإنها قد تعوق بدرجة خطيرة

التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلدان في تلك المنطقة الفرعية.

٧٩ - وقالت إن حكومتها تعلِّق أهمية بالغة على حماية الأطفال من جميع أنواع العنف. وأضافت أن حكومتها عاكفة على صياغة قانون لحماية الطفل بهدف إقامة نظام قانوني وشبكة خدمات لحماية الأطفال على المستوى المحلي والمستويين الإقليمي والوطني. وذكرت أن الغرض من القانون هو تحديد مستوى الرعاية الأدنى الذي يحق لأي طفل أن يستفيد منه وتحديد تدابير المعاقبة التي تنطبق على أي شخص ينتهك حقوق الأطفال. وقد صيغ القانون على نحو يتماشى مع اتفاقية حقوق الطفل، وهو قانون غير تمييزي في توجهه. ونتيجة لهذا فإن جميع الأطفال في بلدها - سواء كانوا يتمتعون بالجنسية التايلندية أو بأية جنسية أخرى - يتمتعون على قدم المساواة بحماية هذا القانون.

٨٠ - وواصلت كلمتها قائلة إن بلدها ملتزم تماما باتفاقية حقوق الطفل، التي أصبح طرفا فيها منذ عام ١٩٩٢. وأضافت أن وفدها يشارك في القلق إزاء تراكم الأعمال غير المنجزة للجنة حقوق الطفل، وسوف يؤيد أية محاولات تقوم بها اللجنة كي توائم أساليب عملها من أجل ممارسة ولايتها بفعالية. واختتمت كلمتها قائلة إن هذا الإجراء من شأنه أن يسهم بدرجة كبيرة في تحسين وضع الأطفال في جميع أنحاء العالم.

٨١ - **السيد باكليسانو** (اللجنة الدولية للصليب الأحمر): أشار إلى التقدم الذي تحقَّق بالنسبة للحماية القانونية للأطفال ضحايا النزاع المسلح. وقال إن البلدان التي صدَّقت على البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل المتعلق بإشراك الأطفال في الصراعات المسلحة قد بلغ عددها حتى الآن ٥٤ بلدا. وأضاف أنه مع ذلك فإن الأطفال في كثير من البلدان لا يزالون منفصلين عن أسرهم وأنهم قد جنِّدوا أو تعرّضوا للاغتيال أو للإصابة بجروح أو للاغتصاب. وأشار إلى أن وضع ضحايا الحرب الأطفال هو في عام ٢٠٠٣ وضع خطير مثلما كان في السنوات السابقة.

٨٢ - واستطرد قائلا إن من واجب اللجنة الدولية للصليب الأحمر أن تعمل دون تحيز لمساعدة جميع ضحايا النزاع المسلح والاضطرابات الداخلية، وفقا لاحتياجاتهم. وذكر أن الأطفال، وبينهم الأطفال الجنود، يستحقون اهتماما خاصا. وأشار إلى أن اللجنة تعمل كل ما هو ممكن لمنع تجنيد الأطفال من جانب القوات المسلحة أو الجماعات المسلحة. وذكر أن وفود اللجنة تسعى، في الأعمال التي تقوم بها يوما بيوم، إلى منع تشتت الأسر بسبب الحرب. ولحماية الأطفال الذين انفصلوا عن أبويهم أو عن الأشخاص المسؤولين عنهم فإن الوفود قد حدَّدت الأطفال المعنيين ووضعتهم، مؤقتا، في رعاية شخص بالغ أو مؤسسة. وبعد ذلك قامت الوفود بالبحث عن أقارب الأطفال وعملت، أينما كان ذلك ممكنا، على إعادة الاتصال بينهم إلى أن يصبح من الممكن لمّ شملهم من جديد. ولتحديد أماكن الأسر التي تشتَّتت بسبب النزاعات، تعتمد اللجنة على الدعم المقدم من ٨٠ وفدا وبعثة، وكذلك على شبكة - هي الوحيدة من نوعها في العالم - لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر الوطنية.

٨٣ - وواصل كلمته قائلا إنه في كل عام يُحرم آلاف الأطفال من حريتهم بسبب مشاركتهم في أعمال عدائية، ولذلك فإن هناك حاجة إلى اتخاذ تدابير محدَّدة لحمايتهم. وأضاف أن وفود اللجنة تسعى، بصفة خاصة، إلى إقناع السلطات التي تمسك بزمام السلطة بفصل الأحداث المحتجزين عن البالغين وإعطائهم ما يكفي من غذاء ورعاية طبية وتعليم، والسماح لهم بأن يتصلوا بشكل مباشر ومنتظم ومتكرر بأسرهم.

٨٤ - وتابع كلمته قائلا إنه عندما تنتهي حرب ما يكون تسريح الجنود الأطفال وإعادة دمجهم شرطين أساسيين لإعادة بناء المجتمعات التي مزّقها العنف. وهناك حاجة إلى إيلاء أهمية خاصة في اتفاقات السلام لحاجات الأطفال ولتوفير إجراءات اجتماعية ونفسية وطبية لهم. ومسألة تسريح الجنود الأطفال، وإعادة تأهيلهم وإعادة دمجهم في المجتمعات، تمثل واحدا من أخطر بواعث القلق وأكثرها حساسية بالنسبة للحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر. واللجنة تعمل على نحو وثيق مع الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، ومع الجمعيات الوطنية ومنظمات إنسانية أخرى، لوضع تدابير محدَّدة لإعادة الدمج تكون ملائمة بصفة خاصة للظروف المحلية. وبصفة خاصة فإن جمعية الصليب الأحمر في سيراليون تقوم، بدعم من عناصر مختلفة للحركة - من بينها اللجنة الدولية للصليب الأحمر - بتنفيذ برنامج لإعادة التأهيل يهدف إلى تسهيل إعادة الدمج الاجتماعي للأطفال وإثارة الوعي فيما بين المجتمعات. والمشروع يستهدف، ضمن مَن يستهدفهم، الجنود الأطفال السابقين الذين لم يستفيدوا من برامج رسمية للتسريح وإعادة الدمج، وبينهم الكثير من الفتيات.

٨٥ - وتابع كلمته قائلا إن حماية ضحايا الحرب الأطفال هي، قبل كل شيء، التزام يضعه القانون الدولي على عاتق جميع الدول. والحماية الخاصة للأطفال في النزاع المسلح ترد في ما يزيد عن ٤٠ مادة من مواد اتفاقية جنيف وبروتوكوليها الإضافيين. وهناك التزامات أخرى ترد في صكوك قانونية، مثل اتفاقية حقوق الطفل وبروتوكولها الاختياري بشأن إشراك الأطفال في نزاع مسلح. ومن المهم أن تنضم الدول إلى الصكوك القانونية المتعلقة بحماية الأطفال وأن تُنفَّذ تلك الصكوك، وتُحترم، قبل كل شيء.

٨٦ - واستطرد قائلا إن اللجنة الدولية للصليب الأحمر أكدت من جديد تصميمها على التعاون مع جميع الدول وسائر المؤسسات الوطنية والدولية ذات الصلة لضمان احترام القانون الإنساني الدولي. وقد قدمت اللجنة خدماتها الاستشارية إلى جميع الدول من أجل مساعدتها في صياغة تشريع لتنفيذ القانون الإنساني الدولي واتفاقية حقوق الطفل وبروتوكولها الاختياري. واختتم كلمته قائلا إن اللجنة تدعو جميع الدول إلى أن تفي بالتزاماتها وألاّ تكتفي باحترام الصكوك المذكورة أعلاه، وتنفِّذها، بل أن تعمل أيضا على تشجيع نشرها.

٨٧ - **السيد حسين** (منظمة المؤتمر الإسلامي): قال إن منظمته توافق، بصفة عامة، على الاستنتاجات الواردة في تقرير الأمين العام بشأن متابعة نتائج الدورة الاستثنائية المعنية بالأطفال (A/58/333). وأشار بصفة خاصة إلى الفقرة ١٣ من التقرير، وذكر أنه قد تحقَّق تقدم طيب في متابعة الدورة الاستثنائية في عدد من الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي؛ وقال، مشيرا إلى الفقرة ٤٤، إن التركيز على الدعم البرنامجي، والتعاون فيما بين الوكالات، والدعوة، واستراتيجيات الاتصالات، وحشد الموارد، وإقامة الشراكات والتحالفات، كانت كلها أمورا مفيدة في مساعدة منظمة المؤتمر الإسلامي على التعاون مع منظومة الأمم المتحدة في تنفيذ إعلان الأمم المتحدة وخطة العمل المعنونة ''عالم ملائم للأطفال''.

٨٨ - وواصل كلمته قائلا إن عددا كبيرا من البلدان التي اتخذت إجراءات محدَّدة لترجمة الالتزامات إلى خطط عمل وطنية و/أو إدماج تلك الالتزامات في الخطط والسياسات الموجودة، وعددها ١٤٠ بلدا، هي دول أعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي. وأضاف أن التعاون من جانب تلك البلدان ومن جانب المؤسسات ذات الصلة - وخاصة المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (ايسيسكو) - مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) يساعد في إدماج خطة العمل في الخطط والسياسات الوطنية، وفي استراتيجيات الحد

من الفقر، وكذلك في السياسات القطاعية. وقال إن الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي تواجه تحديات مثل ندرة الموارد، والضعف المؤسسي، وفي بعض الحالات عوائق تتعلق بالاتجاهات وهي عوائق لا يمكن التغلب عليها إلاّ بدعم وتعاون من جانب منظومة الأمم المتحدة والشركاء في التنمية.

٨٩ - وذكر أن منظمته توافق على الرأي الذي أبداه الممثل الخاص للأمين العام لشؤون الأطفال والنزاع المسلح والذي مفاده أنه على الرغم من حدوث زيادة كبيرة في الدعوة والوعي فإن وضع الأطفال لا يزال خطيرا وحرجا في مناطق الحرب. وقال إنه من بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي تُعتبر الصومال وسيراليون والأراضي الفلسطينية المحتلة والجولان السوري المحتل، وولاية جامو وكشمير، هي المناطق التي تأثرت تأثرا سيئا بأكبر درجة. وأشار إلى أنه في بعض هذه المناطق بدأت آثار عمليات السلام في الظهور. وقال إن منظمته تأمل في أن تتوصل الأمم المتحدة إلى حل فعَّال وعادل ودائم لهذه الصراعات، وللصراعات الأخرى، بحيث يكون من الممكن أن يعود السلام والهدوء إلى المناطق المتأثرة وأن يكون أمام الأطفال مستقبل أفضل.

٩٠ - وأضاف قائلا إن الدورة الثلاثين للمؤتمر الإسلامي لوزراء الخارجية، الذي عُقد في طهران (جمهورية إيران الإسلامية) في أيار/مايو ٢٠٠٣، اعتمد قرارا بشأن رعاية الأطفال وحمايتهم في العالم الإسلامي. وقد دعا القرار الدول الأعضاء، في جملة أمور، إلى اتخاذ جميع التدابير اللازمة لمنع نشوب نزاعات مسلحة ولتقديم رعاية خاصة للأطفال والنساء، وهم ضحايا النزاع الرئيسيون؛ ومواصلة السعي من أجل ضمان حقوق الإنسان للأطفال من الجنسين، باعتبار أن ذلك يمثِّل أفضل طريقة لتحقيق العدالة الاجتماعية؛ واتخاذ التدابير اللازمة لحماية الأطفال من برامج وسائل الإعلام الضارة ودعم البرامج التي تعزَّز القيم الثقافية والأخلاقية والعرقية للأطفال؛ ومكافحة الاتجار بالأطفال من خلال إثارة الوعي وبناء قدرات وكالات إنفاذ القانون وإقامة مراكز لإنقاذ الضحايا وإعادة تأهيلهم.

٩١ - واستطرد قائلا إن القرار قد بيّن وجود عناصر مشتركة للسياسات والنهج الآخذة في التطور بين الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي بالنسبة لتعزيز وحماية حقوق الأطفال. واختتم كلمته قائلا إن منظمته ستواصل العمل مع الأمم المتحدة بشأن سياسات وبرامج متَفق عليها وتهدف إلى تحسين وضع الأطفال الآن وفي المستقبل.

٩٢ - **السيدة دافتيان** (أرمينيا): تحدثت ممارسة لحق الرد، فقالت إن وفدها قد أبدى، حتى الآن، الحد الأقصى من ضبط النفس والاتجاهات البنَّاءة وذلك أملا في أن يتخذ وفد أذربيجان موقفا أكثر مسؤولية وعقلانية بمجرد انتهاء الانتخابات الرئاسية. غير أنه بالنظر إلى أن الوضع لم يتحسن فإن وفدها يشعر بأنه مضطر للرد على الاتهامات التي وجِّهت إليه والتي ليس لها أساس.

٩٣ - وقالت إنه بالإشارة إلى ما يسمى ''العدوان المسلح لأرمينيا'' لم يكن النزاع في أي وقت من الأوقات بين بلدها وأذربيجان ولكن بين أذربيجان وناغورنو - كاراباخ. وأضافت أن الوضع الذي نتج عن ذلك، والذي أشار إليه ممثل أذربيجان، كان يتمثل في رد فعل إلزامي من جانب شعب ناغورنو - كاراباخ إزاء استخدام أذربيجان للقوة العسكرية لقمع سعيه المشروع والعادل والسلمي لممارسة حقه في تقرير المصير.

٩٤ - وذكرت أنه بالنسبة إلى ما سمي ''العدوان الذي استمر حتى الآن لفترة خمس عشرة سنة'' فإن العدوان الحقيقي هو العدوان الذي يعاني منه المجتمع الأرميني المحلي في أذربيجان منذ عام ١٩٨٨ والذي ترتب عليه مقتل آلاف

الأرمينيين أو إرغامهم على الفرار من البلد تاركين وراءهم ممتلكاتهم.

٩٥ - وواصلت كلمتها قائلة إنه بالنسبة لمخيمات اللاجئين والأشخاص المشردين داخليا في البلد فإن حكومة أذربيجان قد استغلت معاناة شعبها في الدعاية. وأضافت أنه لا يوجد، مرة أخرى، ما هو غير عادي بالنسبة لتوجيه اللوم إلى أرمينيا وناغورنو - كاراباخ بالنسبة لجميع مشكلاتها سواء أكانت حقيقية أم مختلقة. وإذا كانت حكومة أذربيجان مهتمة حقيقة بحل مشكلة اللاجئين لكان قد تم التوصل إلى حل منذ زمن طويل، وخاصة في ضوء وجود احتياطيات وفيرة من النفط لديها. واختتمت كلمتها قائلة إنه مما يثير الأسى أن الحكومة قد اختارت، بدلا من ذلك، أن تستغل اللاجئين كجزء من حملتها الدعائية الساذجة ضد بلدها وناغورنو - كاراباخ.

٩٦ - **السيد لوريا** (إسرائيل): تحدث ممارسة لحق الرد، فقال إنه، لسوء الحظ، منذ نشوب العنف الإرهابي في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ يواجه بلده موقفا صعبا للغاية لأن المنظمات الإرهابية الفلسطينية تستخدم الأطفال بشكل متزايد في أعمال العنف وكغطاء بشري. وأضاف أن مثل هذا الاستغلال والتلاعب يشكل انتهاكا صارخا للمبادئ الأساسية للقانون الدولي وحقوق الطفل الأساسية، وينبغي أن يكون مسألة مثيرة للقلق بالنسبة للمجتمع الدولي ككل.

٩٧ - واستطرد قائلا إنه لسوء الحظ لم تتخذ السلطة الفلسطينية أية خطوات لمنع استغلال الأطفال من جانب المنظمات الإرهابية. وأضاف قائلا إن التلاعب بالأطفال الذي يدعو للسخرية متأصل إلى حد كبير في نظام التعليم ووسائل الإعلام للسلطة الفلسطينية التي تعلِّم الأطفال الكراهية والعنف بدلا من الدعوة للسلام. وذكر أن العديد من الأطفال والشباب الإسرائيليين كانوا، في الواقع، ضحايا أبرياء للأفعال الوحشية التي قام بها إرهابيون فلسطينيون دون تمييز.

٩٨ - وأضاف قائلا إن وفاة أي طفل هي مأساة؛ وإنه من الضروري، قبل كل شيء، ضمان أن يعيش الأطفال الإسرائيليون والفلسطينيون، على حد سواء، في بيئة مأمونة. واختتم كلمته قائلا إن التعايش بين الشعبين في المستقبل سيعتمد عليهم؛ ولذلك فإنه من الضروري عدم إشراكهم في النزاع.

٩٩ - **السيدة أجالوفا** (أذربيجان): تحدثت ممارسة لحق الرد، فأكدت من جديد أن الاحتلال الأرميني للأراضي الأذربيجانية وانتهاك سيادة بلدها ووحدة أراضيه هما حقيقتان لا يمكن إنكارهما وأقرَّت بهما الأمم المتحدة. وأضافت أن أرمينيا قد تجاهلت جميع الدعوات التي وجّهها المجتمع الدولي لإنهاء الأعمال العدائية.

١٠٠- وواصلت كلمتها قائلة إنه بالنظر إلى أن الاجتماع الجاري يعالج مسألة تعزيز وحماية حقوق الطفل فإن هناك حاجة إلى مناقشة الأسباب الحقيقية للمشكلة. وأضافت أن احتلال بلدها قد أدى إلى حدوث أزمة إنسانية وتشريد أناس كثيرين، بينهم أطفال، كانوا ضحايا لأسوأ الإساءات. واختتمت كلمتها قائلة إنها لا تعتزم إضاعة وقت اللجنة بالرد على اتهامات لا أساس لها وجّهها ممثل أرمينيا وذلك لأن ردها قد ظهر بالفعل في القرارات ذات الصلة التي أصدرها مجلس الأمن وفي مقررات أصدرتها منظمات دولية أخرى.

١٠١- **السيدة رشيد** (المراقبة عن فلسطين): تحدثت ممارسة لحق الرد، فقالت إن اللغة الطنانة التي تستخدمها إسرائيل في القول بأن الفلسطينيين يستخدمون الأطفال كدروع بشرية هي مظهر آخر من مظاهر العنصرية المتأصلة للقوة القائمة بالاحتلال. وأضافت أن توجيه اللوم إلى ضحايا العنف بدلا

من توجيهه إلى المسؤولين عنه بالفعل هو، ببساطة، محاولة لتجريد الشعب الفلسطيني من الصفات الإنسانية.

١٠٢- وقالت إنه بالنسبة لما قيل من أن الفلسطينيين يعلِّمون الأطفال الكراهية فإنه ينبغي تذكُّر أن الأطفال الفلسطينيين قد عانوا من كل أنواع العنف وشبُّوا في ظل الهيمنة الإسرائيلية؛ ولذلك فإنه ليس من المتوقع أن يكونوا سعداء بالوضع القائم. وأشارت إلى أن مصادر الكراهية ليست، في الواقع، مصادر وراثية ولكنها مصادر اجتماعية. وفي حالة الأطفال الفلسطينيين فإن الاحتلال الإسرائيلي وحده يفسِّر مشاعر الكراهية الموجودة لديهم. وبالنسبة للمدنيين الفلسطينيين الذين اغتيلوا لأسباب تتعلق بالأمن فإن الأمن بالنسبة للفلسطينيين - كما تفهمه إسرائيل - يعني، كما يبدو، القهر وانتهاك حقوق الإنسان والقتل. وأضافت أن إسرائيل مسؤولة عن تدمير ثلاثة أجيال من الفلسطينيين وتفتيت المجتمع الفلسطيني. واختتمت كلمتها قائلة إنه ينبغي ألاّ تستخدم إسرائيل ضحاياها لتبرير سياسة الاحتلال والقمع والعدوان.

١٠٣- **السيدة دافتيان** (أرمينيا): قالت إن دعوة أذربيجان إلى إعادة توحيد أراضيها هي دعوة معيبة من النواحي التاريخية والقانونية والسياسية لأن ناغورنو - كاراباخ لم تكن أبدا جزءا من أذربيجان المستقلة. وأضافت أن الوقت الوحيد الذي مارست فيه أذربيجان سيادتها على منطقة ناغورنو - كاراباخ المتمتعة بالاستقلال الذاتي كانت خلال وجود الاتحاد السوفياتي؛ وبالتالي فإنه مع انهيار الاتحاد السوفياتي مارس شعب ناغورنو - كاراباخ حقه في تقرير المصير، سلميا ووفقا للقوانين السوفياتية القائمة وللقانون الدولي. وذكرت أنه بالنسبة لتنفيذ قرارات مجلس الأمن المتعلقة بناغورنو - كاراباخ فإنه من الواضح أن ممثل أذربيجان يحاول أن يقرأ، ويطبِّق، تلك القرارات انتقائيا. فأذربيجان لم تعترف أبدا بأن أرمينيا قد فعلت بالضبط ما طلبت منها قرارات مجلس الأمن أن تفعله واستخدمت مساعيها الحميدة مع قيادة ناغورنو - كاراباخ للمساعدة في التوصل إلى حل سلمي للنزاع. واختتمت كلمتها قائلة إن وفدها يأمل في أن تشارك أذربيجان، بمجرد انتهاء الانتخابات الرئاسية، في عملية السلام بطريقة بنَّاءة.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٤٠.